

«نقد السلطة من منظور أخلاقي» للباحث الإيراني عماد أفروغ

## رؤية إسلامية في السياسة الأخلاقية

قراءة وتحليل: مصطفى المنصوري



«نقد السلطة من منظور أخلاقي» كتاب للباحث الإيراني عماد أفروغ صدرت ترجمته إلى العربية حديثاً عن مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي في بيروت.

يندرج هذا الكتاب ضمن سلسلة المؤلفات التي يعكف المركز على نقلها إلى اللغة العربية، والتي تلقي الضوء على الفكر السياسي الإسلامي بأبعاده المختلفة وخصوصاً منها البعد الأخلاقي.

وهذا الكتاب على الرغم من موضوعاته المتعددة العناوين إلا يركّز على معالجة مشكلة الأخلاق في العمل

السياسي بميادينه المختلفة. ولذلك سيلاحظ القارئ أن الكتاب هو مجموعة دراسات نظمها المؤلف وتصبو إلى غاية واحدة، وهي محاولة ضبط ممارسة السلطة بضوابط أخلاقية ولو بالمعنى العام للأخلاق. فالحرية والعدالة والنقد وضوابطه، إنما هي جميعاً موضوعات تهدف إلى تقييد السلطة، ويمكن القول إنها مفاهيم توّطر عمل السلطة بإطار أخلاقي.

### بين الأخلاق والسياسة والسلطة

تشكل الأخلاق والسياسة ومفهوم السلطة الإطار العام للأبحاث الواردة في هذا الكتاب. غير أن الكاتب عمل على ألا تبقى معالجته للمسألة الأخلاقية مسألة نظرية مجردة، ولذلك

استند إلى تجارب اساسية في تاريخ الإسلام، منذ البعثة النبوية الشريفة وصولاً إلى التجربة الإسلامية في إيران المعاصرة. ووفقاً لهذه المنهجية الجامعة بين الجانب النظري والتجارب التاريخية، برزت العناوين للوهلة الاولى وكأنها. غير ان واقع الأمر ليس كذلك. فحين نقرأ المباحث نلاحظ ترابطاً منطقياً حيث القضية الأخلاقية محورية في جميع الأبحاث. يمكن ان نستدل على ذلك من خلال العنوان التي جاءت على الترتيب الفهرسي التالي: الإسلام والعولمة، الحقوق الثقافية ودور الدولة، مفهوم الحرية ونظريات حرية الصحافة، الأسئلة الأساسية حول العلاقة بين الأخلاق والسياسة، الديمقراطية الدينية كفلسفة سياسية ناشئة، مبادئ التجديد الديني ونطاقه عند الإمام الخميني، آراء جون راولز عن العدالة، المجتمع المدني وموقعه في إيران، النقد في الجمهورية الإسلامية؛ الجوهر، والضرورة، والأركان.

ولا شك فإن ما دفع بالكاتب إلى خوض هذه التشكيلة الواسعة من الموضوعات والقضايا، يكمن في محاولته تسليط الضوء على مفهوم السلطة وممارساتها الأخلاقية. ومن المفيد القول ان محاولة كهذه هي ذات أهمية أساسية في الفلسفة السياسية، حيث كانت السلطة وما زالت موضوعاً للدرس في علوم عدة. ومن هنا تعددت الفروع العلمية التي يضاف إليها وصف السياسي، فيقال مثلاً: علم الاجتماع السياسي، والفقه السياسي، والفلسفة السياسية، وعلى هذه يقاس ما سواها من علوم شغلها التنظير للسلطة والبحث عنها. ولعلنا لا نجازف إذا حكمنا بأن مثل هذه المعالجات لا تشي بمبالغة تنظيرية لا يحتاجها الواقع؛ وذلك أن السلطة هي مكن المخاطر وقلما تنجو سلطة من سهام النقد الذي يوجه إليها من هنا وهناك مصيباً كان هذا النقد أم مجانباً للحقيقة أو منطلقاً من الغرض والهوى الضلل.

### الديموقراطية الدينية والقضية الأخلاقية

نستطيع التصريح بأن طرح الديمقراطية الدينية شكل محورياً أساسياً في هذا الكتاب، ففي مجال الكلام على على هذا الطرح كمصطلح يجري تداوله في الساحة الثقافية في إيران منذ نحو أربعة عقود، يحاول الكاتب مقاربة الموضوع من خلال السؤال التالي: كيف يمكن ان توازن الديمقراطية الدينية بين الديمقراطية والثيوقراطية كنظامين للحكم؟ وبالتالي كيف يمكن الجمع بين حكم الشعب وحكم الله؟ في جوابه يرى المؤلف: إن

لحكم الشعب جانباً سلبياً وجانباً إيجابياً؛ فالجانب السلبي يدل على امتناع ولاية شخص أو فئة خاصة على الآخرين، بينما يشير الجانب الايجابي إلى إمكانية ولاية شخص أو فئة على الآخرين عن طريق صناديق الاقتراع. من الواضح ان الوجه الايجابي للديموقراطية لا يجتمع عقلياً وجوهرياً مع حكم الله؛ كامتناع الجمع بين مفهوم العقل القائم بالله والعقل القائم بذاته. لكن ينطبق وجهه السلبي على الشيوقراطية بصورة كاملة. إن مفهوم الشعب يحتمل الكثير من التأويل، كما يحمل معه الكثير من الغموض والتعقيد، وحصره في الغالبية الانتخابية واختيار جماعة منتخبة لتسير الامور، يثيران نقاط استفهام عدة. فما هو الضمان ان تهتم الحكومة المنبثقة من اصوات الشعب بالجوانب الأخلاقية والروحية أو تعمل وفق مصالح الشعب الحقيقية ومتطلباتهم الواقعية؟ أليس من الممكن أن تؤدي صناديق الاقتراع إلى سلطة ديماغوجية ترجح المصالح الفئوية والشخصية على المصالح العامة؟ مع هذا، فلا يمكن إنكار الايجابيات الموجودة في هذا النوع من الحكم - أي الليبرالية الديموقراطية-، لا سيما ما يتعلق بحقوق الاشخاص الثابتة والطبيعية والمبدئية. ولعل من أهم هذه الحقوق محورية - حتى لو بقيت حبراً على ورق - كما يقول الكاتب، هو رفض الولاية المبدئية على الآخرين من قبل الاشخاص والجماعات. إن هذا الحق يضم بين جوانحه دلالات على الحقوق الاخرى؛ ومنها الحريات المدنية والاساسية، والتي ترتبط هي الاخرى بسائر حقوق الإنسان الاساسية والمصرحة؛ كحق الملكية والحياة والحرية، كما يؤكد عليها جون لوك.

ودون الخوض في حيثيات تحقيق هذا الحق المبدئي وامكانيته في النظام الديموقراطي، وبعيداً عن جانبه السلبي، هل ثمة شيء من هذه الحقوق مطروح في الشيوقراطية؟ وفي حال وجود هذه الحقوق كما هو مصرح في الليبرالية الديموقراطية، أهي فردية بحتة أم انها ذات طابع جماعي واجتماعي؟ وفي حالة فقدان نص ديني مباشر لهذه الحقوق، ألا يوجد في الدين ما يمنع الاهتمام بهذه الحقوق؟ من الواضح أننا - وبالنظر إلى محورية الأخلاق في الحكم الديني - لا نتوقع - حسب قول الكاتب - انحصار الاهتمام بالحقوق الفردية الموجودة لدى الليبرالية الديموقراطية. فالالتزام بالحقوق الاخلاقية والاجتماعية، ولا سيما الثقافية يضيق دائرة الحقوق الفردية بشكل طبيعي.

## حكومة الفضيلة الأفلاطونية

إن أكثر الكلمات الرئيسية مثل: «الملكية» «حكومة الأشراف» و«الديمقراطية» التي تكون متداولة في وصف مختلف الحكومات، قد اخذت من اليونان وروما القديمة. فموضوع السياسة الرئيسي في جميع هذه المصطلحات كان شيئاً واحداً وهو توزيع السلطة بحيث يتم تعريف الحرية والسعادة البشرية على أفضل وجه. كان أفلاطون يعتقد بأن «الفضيلة» هي هدف السياسة. وأن العديد فقط سيدركون فهم هذا العلم فهماً كاملاً. وبزعمه أن علم السياسة له «نظرة عميقة في باب جميع الحقائق وكل الوجود». فالفضيلة تكتسب عن هذا الطريق ويمكن فقط للذين تلقوا التربية والتعليم أن يحكموا الآخرين. ومن وجهة نظر افلاطون، فإن أفضل شكل للحكومة هو حكومة «الحاكمون الفلاسفة» او«الفلاسفة الحاكمون». ويمكن أن تتجلى على شكل حكومتين «ملكية» أو «حكومة أشراف». ولكن القوانين الاصلية والاساسية باقية في مكانها. وكل ذلك من أجل الوصول إلى الشكل المطلوب من «الحكومة النموذجية» والحكومة الكاملة أي الحكومة «العادلة والصالحة» التي تختلف عن حكومة «الأشراف» والحكومة «الديمقراطية» والحكومة «الظالمة». ولهذا السبب أضاف افلاطون بعد ذلك «تعدد الحكومة الوسط» إلى هذه المجموعة. ولكن جميع هذه الاشكال «العادية والسابقة كانت موجودة عند اليونان المتحضرين وبين البرابرة غير المتحضرين» (Plato).

ولكن تلميذ افلاطون، أرسطو، قسم مختلف أشكال الحكومات إلى نوع آخر. وبزعمه فان من الممكن ان تكون الحكومة «مؤلفة من مجموعة أو من عدد كثير من المجموعات وأن تعمل على ضمان المصالح الشخصية أو المصالح المشتركة». وعلى هذا فإن هناك ثلاث حكومات وليس نوعاً واحداً من الحكومات الدينية «الملكية» و«حكومة الأشراف» او«النظام الدستوري». على كل حال، فارسطو وصل إلى هذا التصور في تحليله لاشكال حكومات عصره المختلفة، فالانظمة الحكومية لم تتوجه إلى حكومة الأشراف ولا نحو الديمقراطية، بل نحو نظام بين هذا وذاك». (Aristotle, Part V, Op. cit Book.2)

## ثلاثة مقومات للسلطة الإسلامية

في بحثه عن مقومات السلطة الإسلامية يستعرض المؤلف تجربة الثورة الدستورية المعروفة بـ "المشروطة" ويذكر ما وضعه آية الله النائيني من أفكار في هذا المجال.

يحدد الميرزا النائيني ثلاثة مقومات للدولة الإسلامية هي: مساواة الشعب والحكام امام القانون - والحرية من أغلال الأسر والاضطهاد ومشاركة الشعب في اتخاذ قرارات الحكم العامة واستشارة عقلاء الامة من قبل الحكام. ويؤكد على تقييد الحكم من خلال الإشراف، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتحديد صلاحيات الحكومة قانونياً، والمحافظة على النظام ومصالح الشعب، بدلاً من إرادة الحاكم، وأهوائه. والحكومة الشرعية - كما يراها النائيني - هي حكومة مقيدة محددة عادلة ومشروطة ومسؤولة، ويصف حاكمها بالمحافظ، والحارس، والقائم بالقسط والعدل، والمسؤول، والعاقل.

يوجد الكثير في سيرة الرسول الأعظم ﷺ، وأمير المؤمنين علي بن ابي طالب (ع)، النظرية والعملية، ما يؤشر على الحق المتبادل بين الامام والامة، والوفاء بالمواثيق الاجتماعية، ولزوم البيعة، إلى جانب تأكيدهما على حق الناس في التمتع بالامن والاستقرار الداخلي والخارجي، والعدالة الاجتماعية، والمساواة امام القانون، وتقديم النصيحة للحاكمين، ومراقبة أفعالهم وسلوكهم. وللتأكيد على الجوهر الأخلاقي للحكم الإسلامي يشير الكاتب إلى الخطبة الـ 34 من نهج البلاغة وفيها:

”أيها الناس! إن لي عليكم حقاً، ولكم عليّ حقٌّ؛ فأما حقكم عليّ، فالنصيحة لكم، وتوفير فيئكم عليكم، وتعليمكم كي لا تجهلوا، وتأديبكم كيما تعلموا، وأما حقّي عليكم فالوفاء بالبيعة، والنصيحة في المشهد والمغيب، والإجابة حين أدعوكم، والطاعة حين آمركم.“

إن الامام (ع) - وفي هذه العبارة، يؤكد أن النصيحة للأئمة ليست حقاً فحسب؛ وإنما تعتبر تكليفاً دينياً يوضح موقع النقد وضرورة وجوده وأهمية حضوره في المجتمع. أمّا ما كتبه الإمام في عهده - مالك الأشر، فإنه يفصل هذه الحقوق المتبادلة، ونشير إلى بعضها كالآتي:

حق التعليم والتربية الدينيين - حق المحبة والرحمة - حق الصفح والعفو - تكليف الحكام في الابتعاد عن الروح السلطوية والتمسك بالصوري بالقانون. - الإلتزام بالحق والجدارة والكفاءة في توزيع المناصب. - حق العدل بوجهيه الجزائي والتوزيعي، والمودة والود بين الناس. - حق المشورة والمشاركة. - حق الوفاء بالعهود والمواثيق. - حق الحصول على الفرص المتكافئة والعدالة الاجتماعية، وتكليف الحكام بتجنب احتكار السلطة. - تكليف الحكام بتجنب الظلم والحدة.

إنها عبارات بالغة بليغة تدل على نظرية الوالي المسلم الخاصة إلى رعيته وحقوقها،

دونما تمييز بين المسلم وغير المسلم، وحتى لو نظرنا إليها كوصايا أخلاقية، فهي تعبر عن فلسفة سياسية وإنسانية خاصة تقر في جانب منها بحقوق الإنسان المبدئية. وما يعطي لهذه الأحكام والوصايا الأخلاقية والتكاليف الشرعية ضمانة مضاعفة، هو التقيد بها من جانب حاكم المسلمين تحت كل الظروف المكانية والزمانية.

قصارى القول ان كتاب عماد أفروغ «نقد السلطة من منظور أخلاقي» يكتسب أهمية كبيرة واستثنائية في الزمن الراهن خاصة لناحية ما يغشى هذا الزمن من الأوهام الإيديولوجية، وأضاليل الاستبداد السياسي للسلطة.

الكتاب: نقد السلطة من منظور أخلاقي.

الكاتب: عماد أفروغ

ترجمة: محمد الواسطي وعبد الرزاق الجابري

إصدار: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي - بيروت - 2014